

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

خطورة عدم مراقبة المواد المهربة عبر المعبر الحدودي باب سبتة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

الكل يجمع على أن ظاهرة التهريب أصبحت آفة خطيرة تستنزف الاقتصاد الوطني وتخربه، فالمعبر الحدودي " باب سبتة " مثلاً يعرف خروج 405 مليار سنتيم سنوياً إلى الجارة إسبانيا بطريقة غير شرعية بسبب التهريب المعيشي..

كما أحيطكم علماً السيد الوزير المحترم، أن منظمة المرأة الاستقلالية قد عقدت جلسة استماع مع عدد كبير جداً من النساء العاملات في نقل وتهريب البضائع عبر المعبر الحدودي " سبتة "، حيث سجلت مجموعة من الإشكالات والمخاطر الكبرى كان من أهمها غياب مراقبة دقيقة لجودة وسلامة البضائع التي يتم تهريبها خصوصاً المواد الإستهلاكية والتي يتطلب نقلها وحفظها شاحنات ومخازن ذات مواصفات ومعايير لا يتوفر عليها المهربون، وبالتالي يصبح فسادها أمراً وارداً دون الحديث عن طريقة عرضها للبيع بالمحلات التجارية والأسواق والتي لا تتطابق والمعايير المطلوبة للسلامة الصحية، كما أن الشكوك حول تزوير تواريخ صلاحيات استهلاكها تبقى قائمة بالنظر إلى انعدام المراقبة من قبل المصالح الطبية ومصالح حفظ الصحة، نظراً لكون الأمر يتعلق بمواد مهربة وتباع بشكل غير قانوني.

وعليه، فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها من أجل تشديد المراقبة على المواد المهربة عبر المعبر الحدودي " باب سبتة ".

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

قيوح زينب